وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 21 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع لأدنى مستوى في 15 شهراً

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام أمس الاثنين إلى أدنى مستوياتها في 15 شهرا بفعل مخاوف من أن المخاطر في القطاع المصرفي العالمي قد تتسبب في ركود قد يؤدي إلى تراجع الطلب على الوقود وقبيل ارتفاع محتمل في أسعار الفائدة الأميركية هذا الأسبوع. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت في تسوية مايو 2.32 دولار أو 3.2 بالمئة إلى 70.65 دولارا للبرميل.

وانخفض العقد في وقت سابق إلى 70.56 دولارًا، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر 2021. ونزل خام برنت الأسبوع الماضي نحو 12 بالمئة، مسجلا أكبر انخفاض أسبوعي له منذ ديسمبر.

فيما بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم أبريل 64.59 دولارًا للبرميل، بانخفاض 2.15 دولارًا أو 3.2 ٪. وانخفض في وقت سابق إلى 64.51 دولارًا، وهو أيضًا أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2021. وانخفض العقد بنسبة 13 ٪ الأسبوع الماضي، وهو أكبر انخفاض أسبوعي له منذ أبريل الماضي. وسينتهي عقد أبريل يوم الثلاثاء، بينما انخفضت العقود الآجلة لشهر مايو الأكثر نشاطا بنسبة 3.2 ٪ عند 64.81 دولارا للبرميل.

يأتي التراجع في أسعار النفط على الرغم من صفقة تاريخية ستشهد شراء مجموعة بنك يو بي اس، أكبر بنك في سويسرا، المقرض رقم 2 في البلاد، بنك كريدي سويس في محاولة لمنع انتشار الأزمة المصرفية. بعد الإعلان، تعهد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الرئيسة الأخرى بتعزيز سيولة السوق ودعم البنوك الأخرى.

وقال بادن مور، رئيس أبحاث السلع في بنك أستراليا الوطني: «ينصب تركيز السوق على التقلبات الحالية في القطاع المصرفي وإمكانية قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة»، وأضاف مور، في إشارة إلى منظمة البلدان المصدرة للبترول، أوبك: «يبدو أن اجتماع أوبك القادم محفز محتمل آخر لتوقعات السوق، لكن المزيد من مخاطر الهبوط على الأسعار تزيد من احتمال خفض أوبك للإنتاج بشكل أكبر لدعم الأسعار».

من المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في 22 مارس على الرغم من الاضطرابات الأخيرة في القطاع المصرفي، ومع ذلك، فإن بعض المديرين التنفيذيين يطالبون البنك المركزي بإيقاف تشديد سياسته النقدية مؤقتًا في الوقت الحالي، لكن يجب أن يكونوا مستعدين لاستئناف رفع أسعار الفائدة لاحقًا، قد يؤدي التباطؤ في رفع أسعار الفائدة إلى انخفاض العملة الأميركية، مما يجعل السلع المقومة بالدولار مثل النفط الخام في متناول حاملي العملات الأخرى.

وقال بنك أي ان جي، في مذكرة لعملائه: «من المرجح أن يستمر التقلب هذا الأسبوع، مع احتمال أن تظل مخاوف الأسواق المالية الأوسع في المقدمة، بالإضافة إلى ذلك، لدينا اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة هذا الأسبوع، مما يضيف مزيدًا من عدم اليقين إلى الأسواق»، في إشارة إلى لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية الأميركية. وبينما ما زلنا نتوقع أن يتجه السوق صعوديًا على مدار العام، فإن احتمال 100 دولار للبرميل لخام برنت أقل احتمالًا.

ومن المقرر أن تجتمع لجنة وزارية من أوبك وحلفاء المنتجين بما في ذلك روسيا، في تحالف أوبك+، في 3 أبريل، مع اجتماع وزاري كامل مخطط له في 4 يونيو. واتفقت المنظمة في أكتوبر على خفض أهداف إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023.

بشكل منفصل، خفض بنك غولدمان ساكس توقعاته لخام برنت بعد انخفاض الأسعار بسبب مخاوف البنوك والركود. يتوقع البنك الاستثماري الآن أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 94 دولارًا للبرميل في الأشهر الـ 12 المقبلة، و97 دولارًا في النصف الثاني من عام 2024، انخفاضًا من 100 دولار سابقًا.

وقالت تينا تنج المحلل في أسواق النفط في سي إم سي، إن صفقة البنك السويسري وإجراءات البنوك المركزية لضخ السيولة في الأسواق تعيد ثقة السوق، مما أدى إلى انتعاش في الأصول الخطرة، بما في ذلك أسواق الخام، وأضافت «الانتعاش المريح في الأسواق العريضة قد يستمر إذا خفف بنك الاحتياطي الفيدرالي نبرته بشأن رفع أسعار الفائدة».

يسعّر المستثمرون احتمال 60 ٪ بأن يرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس يوم الأربعاء، لكن بعض المديرين التنفيذيين يطالبون البنك المركزي بإيقاف تشديد السياسة النقدية مؤقتًا في الوقت الحالي، لكنهم على استعداد لاستئناف رفع أسعار الفائدة لاحقًا.

وتراجع المقياس الرئيس لسوق النفط حيث أدت الإضرابات في فرنسا إلى تفاقم المعنويات وسط الاضطرابات في القطاع المصرفي، وانخفض أقرب نطاق زمني لنفط خام برنت -وهو مقياس لمدى جودة الإمدادات في السوق- بأكبر قدر منذ يناير يوم الجمعة، وتقلب تقريبًا إلى هيكل كونتانجو هبوطي يشير إلى زيادة العرض، كما انخفض المقياس المكافئ لخام غرب تكساس الوسيط.

في وقت، بدأت أكبر مصفاة في فرنسا في وقف عملياتها خلال عطلة نهاية الأسبوع بسبب الإضرابات، مما أدى إلى كبح الطلب في أوروبا ومضاعفة أيام من عمليات البيع المكثفة عند الطرف الأمامي لمنحنى العقود الآجلة للنفط، كما ساهمت الصادرات الأميركية المرتفعة في مستويات وفيرة من الإمدادات، في حين أن المقايضات في سوق بحر الشمال التي تعرض الكثير من أسعار النفط الخام العالمي كانت تضعف أيضًا.

كما لم تكن هناك أي علامة على الارتياح يوم الاثنين، حيث تراجعت الأسهم الآسيوية والعقود الآجلة للنفط بعد تدخل من قبل السلطات التي وافقت على شراء مجموعة يو بي اس، لبنك كريدي سويس والبنوك المركزية تعزز السيولة بالدولار، وتقلص الامتداد الفوري لخام برنت إلى 14 سنتًا في حالة التأخر، ويتناقض الضعف الشديد في أوروبا مع مؤشر دبي في الشرق الأوسط، حيث دعمت مشتريات مصافي التكرير الآسيوية الأسعار خلال الأسابيع الأخيرة، وتم تداول برنت بعلاوة 1.74 دولار على مقايضات دبي، والتي ستكون أضيق فجوة منذ فبراير 2021.

وفي الكويت، تدرس شركة البترول الوطنية الكويتية إنشاء ذراع لتجارة النفط، حتى نهاية عام 2023، في محاولة لتكرار نجاح شركة أرامكو السعودية، في انشاء ذراعها التجاري شركة أرامكو للتجارة، التي لديها بالفعل مكاتب تجارية في الظهران والفجيرة وسنغافورة وهيوستن ولندن.

وفـي الولايـات المتحـدة، ارتفـع عدد منصـات النفط والغـاز بمقدار 4 إلـى 843 في الأسـبوع المنتهي في 8 مارس، وفقًا لتحليل أجرته ستاندرد آند بورز العالمية، حيث حصل كل من حوضي بيرميان وسكوب ستاك على 4 منصات، وفقدت الأحواض المعرضة للغاز الطبيعي الحفارات أو ظلت ثابتة. دفعت مكاسب الحوضين إلـى 362 منصـة وسـكوب سـتاك إلـى 43. لكن الزيـادة في تلك الاحـواض وفي معظم أكبـر 8 أحواض غير تقليدية كانت على أرجوحة حيث ارتدت أعداد منصات الحفر في نطاق محدود لمدة نصف عام أو أكثر، ومع اسـتثناءات قليلـة، بدأ حـوض بيرميان صعودًا وهبوطًا في 350-360 منصة منذ منتصف سـبتمبر 2022، بينما كان سـكوب سـتاك، باسـتثناء الأسـبوع الأول من مارس، في الأربعينات منذ أواخر أغسـطس 2022. وقال رينيه سانتوس، المدير الإداري لشركة ستاندرد آند بورز جلوبال كومموديتي إنسايتس للإمداد والإنتاج في أميركا الشـمالية: «بناءً على ما قاله المشـغلون بشـأن (مكالمات) أرباحهم الأخيرة للربع الرابع من عام 2022، من المفترض أن تزداد الحفارات هذا العام». «لكن لقد كانت ثابتة إلى حد ما خلال الأشـهر السـتة الماضية ونتوقع أن تبدأ في الانتعاش قريبا». وأضاف سانتوس: «نحن مندهشون قليلاً لأننا لم نشهد خروج نشـاط منصة الحفر من نمط التعليق هذا الذي كنا فيه خلال الأشـهر السـتة الماضية أو نحو ذلك». بينما ظهـرت أنمـاط عقـود أخـرى في أماكن أخـرى داخل صناعة النفط والغاز. على سـبيل المثال، أصـدرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في 13 مارس تقريرها الشهري عن إنتاجية الحفر والذي أظهر أن الوكالة تتوقع أن يتوسـع إنتـاج النفـط بمقـدار 68 ألف برميل في اليوم من النفط الخام فـي أبريل 2023 إلى 9.2 ملايين برميل في اليوم. يمثل هذا الرقم المتوقع مراجعة لتوقعات مارس 2023 بأن إنتاج النفط سينمو إلى 9.35 ملايين برميل في اليوم. في فبراير، بلغ عدد الآبار المحفورة ولكن غير المكتملة الأميركية 4773، بزيادة 21 عن الشهر السابق. وهذا أقل قليلاً من الأشهر السابقة، عندما نما عددها 35 في يناير إلى 4752 و34 في ديسـمبر 2022 إلى 4717. قبل ذلك، تم سـحب الآبار المحفورة ولكن غير المكتملة بشـكل مطرد من خلال جائحة كورونا من ارتفاع 8778 في يونيو 2020. ووفقًا لبنك الاستثمار تيودور بيكرينغ هولت، فقد أدى ذلـك إلـى قول شـركة حفر عامة في أوائل شـهر مارس إنها تتوقع انخفاضًـا من 25 إلى 35 منصة في نشـاط هاينسـفيل شـيل، مع احتمال نقل 15-20 فقط من هذه الحفارات إلى حوض بيرميان. وقال البنك في مذكرته اليومية للمسـتثمرين في 16 مارس: «تشـير فحوصاتنا للقنوات مع مشـغلي الغاز إلى المزيد مـن الانخفاضـات خـارج الحوض بمجرد انتهاء صلاحية العقود الحالية». ويمكن للمشـغلين إعادة النظر في الخطط التشغيلية في الأحواض الزيتية».

زيارة «الرئيس الصيني لروسيا» محط اهتمام أسواق الطاقة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ستراقب الأسواق هذا الأسبوع، باهتمام نتائج زيارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى روسيا يومي 20 و22 مارس، والتي من خلالها، من المرجح أن تناقش روسيا والصين التعاون العسكري والطاقة وتوقيع اتفاقيتين رئيسيتين. بالعودة إلى الصين، ستعلن شركات النفط والغاز المملوكة للدولة عن نتائجها المالية والتشغيلية لعام 2022 وتشارك خطط الإنتاج الخاصة بها لهذا العام. وستوفر البيانات للأسواق لمحة عن شهية الاستيراد في البلاد وقدرة التصدير بعد تخفيف قيود الوباء. وفي الوقت نفسه، يقوم منتجو البتروكيميائيات ومصافي النفط في كوريا الجنوبية بتنويع إمداداتهم من مادة اللقيم من النافتا عن طريق الاستيراد من تونس والجزائر، حيث تتجنب البلاد شراء المنتجات الخام من روسيا.

في الفحم الحراري الآسيوي، من المرجح أن تظل أسعار العروض مرتفعة قبل عطلة رمضان، والتي من المتوقع أن تؤثر على الإنتاج في إندونيسيا. وفي المعادن، من المرجح أن يرتفع إنتاج الصلب الصيني للفترة المتبقية من شهر مارس، بما يتماشى مع انتعاش الطلب الموسمي.

أما مجالات الزراعة، لا يزال حصاد القمح في الهند يجذب انتباه سوق الحبوب العالمي، حيث أثارت التحذيرات الأخيرة من موجة الحر مخاوف بشأن إنتاج القمح في البلاد. ومن المتوقع أن تظل صادرات القمح من الهند محدودة هذا العام أيضًا، وسط حظر تصدير قائم. ومع ذلك، من المرجح أن توفر الأمطار المتوقعة في الأيام المقبلة الإغاثة.

بالعودة لزيارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى روسيا، فيما يخص الطاقة، تشتري الصين بشكل منفصل 800 ألف برميل يوميًا من النفط الروسي عبر خطوط الأنابيب بموجب اتفاق حكومي بين عملاق الطاقة المملوكة للدولة وشركة النفط الروسية روسنفت. وقال مسؤولو نفط صينيون إن تدفقات خط الأنابيب لم تتأثر. فيما أعربت الصين مرارا عن معارضتها للعقوبات ووصفتها بأنها غير فعالة وأصرت على أنها ستحافظ على التبادلات الاقتصادية والتجارية الطبيعية مع روسيا.

في وقت تدفع مصافي التكرير الصينية ثمن النفط الخام الروسي باستخدام التحويلات النقدية للحفاظ على الواردات من الشرق الأقصى في روسيا، حيث تحجم البنوك عن تمويل النفط بسبب العقوبات.

ولكن مصادر تجارية قالت إن المشترين الصينيين يتطلعون إلى الحفاظ على مشترياتهم من خام مزيج إسبو المُصدّر من ميناء كوزمينو في الشرق الأقصى الروسي باستخدام طرق دفع أخرى لأنهم لا يستطيعون تأمين خطابات ائتمان من البنوك. وقال مسؤول تنفيذي تجاري صيني مقيم في سنغافورة: «بالنسبة لتلك الصفقات التي تم إبرامها، يتم تسوية المدفوعات مع المشترين الذين يقومون بالتحويلات البرقية حيث يصبح التمويل المصرفي صعبًا للغاية». وقالت المصادر إن التحويل البرقي، الذي يعادل الدفع النقدي المسبق، يتطلب من المشترين تحويل الأموال إلى البائعين مقدمًا، وهو ما يمثل تحديًا لبعض شركات التكرير المستقلة التي تعاني من ضائقة مالية، حيث تبلغ تكلفة كل شحنة بحجم ناقلة أفراماكس الآن أكثر من 85 مليون دولار. وأضافوا أن بعض البائعين يقدمون ائتمانًا مفتوحًا، لكن هذا يزيد من تعرضهم للمخاطر. وقالت مصادر إن التسويات النقدية لا تزال بحاجة إلى المرور عبر نظام رسائل سويفت للبنوك الروسية غير المدرجة في قائمة العقوبات الأمريكية. ويحظى مزيج إسبو الروسي بشعبية بين شركات التكرير المستقلة في الصين نظرًا لقصر مدة الرحلة من روسيا، وتوافره على أساس فوري، وعائد جيد من الوقود. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن روسيا هي ثاني مصدر للنفط الخام في العالم، حيث وصلت الصادرات إلى 7.8 ملايين برميل يوميًا في ديسمبر

وفي العام الماضي، استوردت الصين 575 ألف برميل يوميًا من إسبو يتم شحنها بواسطة الناقلات، أي حوالي 6٪ من إجمالي واردات النفط الخام الصينية، مع معالجة معظمها بواسطة مصافي تكرير مستقلة. وتعد شركة التكرير الحكومية الكبرى، سينوبك هي مشتري وتاجر رئيس لخام إسبو المنقولة بحراً. وتمتلك شركة يونيبك التجارية التابعة لسينوبك، والتي تنافس فيتول باعتبارها أكبر متداول للنفط في العالم، خطوط ائتمان مفتوحة كبيرة مع الموردين الذين يسمحون للشركات الرئيسة بالدفع بعد شهر من تحميل الشحنة.

وكانت روسيا، وقبل الغزو في 24 فبراير 2022، تصدر الكثير من منتجاتها الخام والبترولية إلى أوروبا، وكان جزء أقل بكثير يذهب إلى الصين والهند ودول آسيوية أخرى. بحلول نهاية عام 2022، انقلبت هذه النسبة تمامًا. وأضاف مورس: «لقد أوجدت، من منظور الأسواق، سوقين، سوق (نفط) شفاف، وسوق غير شفافة».

وفـي صـادرات الديزل الروسـي، كانت موسـكو المصدر الرئيس للديـزل إلى أوروبا، وتمثّـل قرابة ٪60 من احتياجـات القـارة. وأدى الحظـر الـذي فرضه الاتحاد الأوروبي على المشـتقات النفطية الروسـية إلى عرقلة حركـة التجـارة على نطاق واسـع، ما أجبر موسـكو على البحث عـن عملاء جدد.

بـدأت أوروبـا تطبيـق حظر واردات النفط الروسـي بدءًا من يوم 5 ديسـمبر2022، في حين دخل قرار حظر المشتقات النفطية حيز التنفيذ يوم 5 فبراير2023. كما حددت مجموعة الـ7 ودول الاتحاد الأوروبي سقفًا لأسعار النفط الروسي عند 60 دولارًا للبرميل، في حين بلغ سقف سعر الديزل من المصافي الروسي 100 دولار للبرميل.

وردًا على العقوبات الغربية، أعلنت موسـكو خفض إنتاج النفط الروسـي، وتعهّدت بتحويل الإمدادات إلى وجهات أخرى، تشمل دولًا في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه سيتم حظر الدول التي تلتزم بسقف السعر والعقوبات الأخرى من الحصول على الطاقة الروسية.

وعلـى الرغـم مـن هـذه العقوبات، تدعي روسـيا زيادة في إنتاج النفط بنسـبة 2 في المئـة إلى 535 مليون طن متري، مع نمو الصادرات بنسبة 7 في المئة. وبالمثل، في عام 2022، زاد إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسـبة ٪8 إلى 46 مليار متر مكعب، بينما ارتفع إنتاج البنزين والديزل بنسـبة ٪4.3 و٪6 على التوالي.

تزيد هذه الترتيبات من نفوذ الصين على موسكو، بدلاً من جعلها تابعة. على سبيل المثال، تتجاوز بكين بشـكل متزايد طرق التجارة البرية لروسـيا، وتأتي 56 في المئة من احتياجات الطاقة الصينية من الفحم. علاوة على ذلك، يمكن للصين أن تحصل على الوقود من دول أخرى في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وزيادة نفوذ القطب الشمالي.

مخاوف التعثرات المصرفية تلقي بظلالها على سوق النفط .. توقعات التباطؤ وضعف الطلب تتزايد

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت الضغوط الهبوطية على أسعار النفط الخام رغم الجهود الدولية لاحتواء أزمة القطاع المصرفي الدولي وهو ما يفاقم المخاوف من التباطؤ الاقتصادي وضعف الطلب رغم تعافي الطلب الصيني على النفط. ويستمر تحالف «أوبك+» في التمسك بخططه مع توقعات الركود العالمي نتيجة أزمة المصارف وتوقعات رفع أسعار الفائدة الأمريكية، بينما قالت العراق وهي ثاني أكبر منتج في «أوبك» بإنتاج 4.4 مليون برميل يوميا، إنها طلبت من شركات النفط العالمية التي تشغل بعض أكبر حقوله في الجنوب خفض إنتاجها حتى تلتزم البلاد بخطط «أوبك» لتوازن القطاع.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن السوق النفطية تواجه تحديات واسعة في الفترة الراهنة وهو ما يسلط الضوء على الاجتماع المقبل للجنة الوزارية لمراقبة الانتاج في تحالف «أوبك+» في الثالث من أبريل المقبل لمناقشة مدى نجاح وفاعلية وضرورة التمسك بتخفيضات إنتاج المجموعة. وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية إن مخاوف التعثرات المصرفية تلقى بظلال قوية على استقرار سوق النفط الخام وتدعم توقعات التباطؤ بينما يلتزم تحالف «أوبك+» بالتخفيضات الإنتاجية لمواجهة مخاوف الركود، وأضيف إلى ذلك خفض روسيا للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا الشهر الجاري ردا على العقوبات الغربية على قطاع الطاقة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا. وأشار إلى ترقب السوق لمدى فاعلية العقوبات الغربية ضد روسيا خاصة أن الإمدادات الروسية أثبتت مرونة في الفترة الماضية ونجحت في التوسع في الأسواق الأسيوية كبديل عن أسواق أوروبا وذلك بعدما فرضت دول مجموعة السبع حدا أقصى قدره 60 دولارا للبرميل على النفط الروسي بالتوازي مع بدء حظر الاتحاد الأوروبي على واردات الخام من موسكو في ديسمبر، كما فرضت مجموعة السبع في الخامس من فبراير حدا أقصى لسعر المنتجات الخام الروسية لتتزامن أيضا مع حظر المشتقات النفطية. وأوضح ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة أن أسعار النفط الخام تعرضت في نهاية الأسبوع الماضي إلى ضغوط هبوطية حادة هوت بها إلى أدنى مستوياتها في 15 شهرا لكن تبقى الآمال قوية في تعافي الطلب حيث من المتوقع أن ترتفع واردات الصين من سلع الطاقة في وقت لاحق من هذا العام ما يعزز أسعار النفط.

وأضاف أنه في المقابل لا يمكن تجاهل أن عدم اليقين في الاقتصاد العالمي يهدد بإضعاف الطلب نسبيا على الصادرات من الصين لافتا إلى وجود مخاوف من حدوث ركود اقتصادي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وعمليات البيع في الأسواق المالية في الأسبوع الماضي التي امتدت إلى الأصول الخطرة مثل النفط الخام، مشيرا إلى تنامي الشكوك في أن الزيادة المتوقعة في واردات الصين من النفط الخام والطلب عليها قد لا تكون كافية لدعم أسعار النفط.

ويرى ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات أن حالة الارتباك وربما ردود الفعل المبالغ فيها تسيطر على سوق النفط الخام مع تأكيد بنك «ستاندرد تشارترد» تفاقم عمليات البيع المكثفة في العقود الآجلة للنفط بينما ترى بعض الدوائر التحليلية الدولية أن انهيار أسعار النفط هو رد فعل مبالغ فيه على الأزمة المصرفية وأن عمليات البيع مبالغ فيها ولا توجد أزمة مالية تلوح في الأفق.

ونوه إلى تأكيد بنك «ستاندرد تشارترد» أن انهيار أسعار النفط قد تفاقم بسبب نشاط التحوط تحديدا، وسط توقعات ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من هذا العام وسط إعادة الانفتاح الاقتصادي للصين والطلب المتزايد المقبل من الهند كما من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط في الأسابيع والأشهر المقبلة بمجرد أن يهدأ الذعر الراهن في الأسواق.

وتوضح مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية أن العقوبات الغربية لم تنجح في الحد من الإمدادات النفطية الروسية التي توسعت في الأسواق الآسيوية بقوة حيث قفزت واردات الصين من النفط الخام الروسي بنسبة 23.8 في المائة على أساس سنوي حيث استفادت البلاد من النفط الخام الروسي المخفض.

وسلطت الضوء على تقرير «أوبك» الشهري الأحدث عن سوق النفط الذي بث معنويات إيجابية في السوق بعدما ركز على أن إعادة فتح أبواب الصين من شأنه أن يضيف زخما إلى النمو الاقتصادي العالمي وهو ما أدى إلى تعديل أوبك لتوقعاتها بشأن نمو الطلب الصيني على النفط الخام بالزيادة.

ولفتت إلى تأكيد وكالة الطاقة الدولية أيضا في تقريرها أيضا أن بناء المخزونات النفطية حاليا سيخفف التوترات حيث يتأرجح السوق في عجز خلال النصف الثاني من العام الجاري كما من المتوقع أن تدفع الصين الطلب العالمي على النفط إلى مستويات قياسية.

ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط خلال التعاملات المبكرة أمس، وسط استمرار مخاوف الأسواق حيال تداعيات أزمة القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وأوروبا.

وفي التفاصيل، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو بنحو 1.71 في المائة، إلى مستوى 71.72 دولار للبرميل، بحلول الساعة 06:09 بتوقيت جرينتش.

وهبطت أيضا العقود الآجلة لخام نايمكس تسليم أبريل في مستهل أولى جلسات الأسبوع 1.68 في المائة، إلى مستوى 65.62 دولار للبرميل. وخفض «جولدمان ساكس» توقعه لسعر خام برنت إلى 94 دولارا للبرميل خلال الـ12 شهرا المقبلة، في ظل أزمة المصارف ومع احتمالية حدوث ركود بشكل يفوق زيادة الطلب من الصين.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 74.11 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 73.75 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك الإثنين إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول ارتفاع عقب عدة انخفاضات حادة سابقة وإن السلة خسرت نحو ستة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 80.72 دولار للبرميل

اقتراحات أوروبية بخفض استهلاك الغاز 15 ٪ لاجتياز الشتاء بسلام

الاقتصادية

اقترحت المفوضية الأوروبية أمس، تمديد إجراءات خفض استهلاك الغاز بنسبة 15 في المائة في سائر أنحاء الاتحاد الأوروبي حتى آذار (مارس) 2024.

وقالت كادري سيمسون مفوضة الطاقة في الاتحاد الأوروبي في بيان إن الجهود الجماعية لخفض الطلب على الطاقة تعد مهمة لكي نجتاز هذا الشتاء بسلام.

وتعهدت دول الاتحاد الأوروبي بخفض استهلاكها بنسبة 15 في المائة على الأقل مقارنة بمتوسط الاستهلاك للأعوام الخمسة الماضية في الصيف الأخير، بعد أن قلصت روسيا واردات الغاز بصورة هائلة للتكتل.

وقالت كادري إنه تم إحراز تقدم جيد في تنويع الإمداد وخفض اعتماد التكتل على روسيا، لكن أسواق الغاز العالمية ستظل تواجه على الأرجح ضغوطا في الشهور المقبلة. وأضافت مفوضة الطاقة أن مواصلة التوفير في الغاز سيساعد أيضا في إعادة ملء منشآت التخزين لتصل إلى 90 في المائة بحلول تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ويعتزم وزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي الموافقة على التمديد خلال اجتماعهم في بروكسل في الـ28 من الشهر الحالي. والاعتماد الكبير على الغاز الروسي هو الذي أدى إلى حدوث أزمة طاقة. لكن سعر الغاز الطبيعي انخفض بصورة ملحوظة في الشهور الأخيرة. وأحد أسباب هذا التراجع امتلاء منشآت التخزين وارتفاع درجات الحرارة خلافا للمعتاد.

ومن المحتمل أن يكون الخوف الحالي من حدوث أزمة مصرفية محتملة هو الذي أدى إلى انخفاض الأسعار، حيث إن الأزمات المالية يكون لها أثر سلبي بصفة عامة في الاقتصاد، ما ينجم عنه انخفاض الطلب على الطاقة.

وتراجع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا إلى ما دون 40 يورو (43 دولارا) لكل ميجا واط في الساعة خلال تعاملات أمس، وفي أدنى مستوى سعري منذ تموز (يوليو) 2021.

ووفقا لـ»الألمانية»، انخفضت العقود القياسية بمنصة التداول الافتراضية للغاز الطبيعي خلال شهر، صباح أمس، إلى 39.65 يورو.

وكانت أسعار الغاز الطبيعي قد ارتفعت بشكل مثير طوال العام الماضي بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا. وبلغت الأسعار ذروتها، أكثر من 300 يورو، عقب فترة طويلة من تذبذب الأسعار حول مستوى 20 يورو للميجا واط في الساعة. وأدى الاعتماد الكبير على الغاز الروسي إلى أزمة طاقة في القارة.

غير أن أسعار الغاز تراجعت بشكل ملحوظ في الأشهر الماضية، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى امتلاء منشآت تخزين الغاز وتسجيل درجات حرارة أدفأ من المعتاد في فصل الشتاء.

15.68 مليون طن واردات الصين من الخام الروسي في شهرين .. ارتفعت 23.8 ٪

الاقتصادية

ووفقا لبيانات الإدارة العامة للجمارك، فإن إجمالي شحنات النفط من روسيا بلغ 15.68 مليون طن في كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير)، أو 1.94 مليون برميل يوميا بعد أن كانت 1.57 مليون برميل يوميا في الفترة ذاتها 2022.

وكانت روسيا ثاني أكبر مورد نفط خام للصين بالعام الماضي إذ بلغ حجم الشحنات 86.2 مليون طن، وفقا لـ«رويترز».

وأدت العقوبات الغربية وسقف الأسعار على النفط الخام الذي تشحنه روسيا بحرا بعد الحرب في أوكرانيا إلى الحد من مشتري الإمدادات الروسية من النفط، ما دفع روسيا إلى بيعه بخصومات هائلة وفقا لأسعار القياس العالمية.

وتعد الطاقة هي المصدر الرئيس للتبادل التجاري بين الصين وروسيا بينهما، حيث سرعت موسكو وبكين أيضا التقارب بينهما.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن التراجع المتوقع لإنتاج النفط في روسيا يبدو غير مرجح، مع وصول إنتاج روسيا من الخام خلال العام الحالي لأكثر قليلا من 8.7 مليون برميل يوميا.

وأشارت «بلومبيرج» إلى أن المراجعات المتتالية للوكالة التي تمثل مصالح الدول المستهلكة للنفط في العالم، شهدت زيادة مطردة لتوقعات إنتاج النفط في روسيا على المدى القريب

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية وصول إنتاج روسيا بحلول تشرين الأول (أكتوبر) المقبل إلى نحو 9.5 مليون برميل يوميا، مع تراجع الإنتاج في الربع الأول من العام.

وفي الشهر الماضي قررت الحكومة الروسية خفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا خلال الشهر الحالي، وهو ما صدر قبل نشر توقعات وكالة الطاقة الدولية للشهر الماضي.

وقالت الوكالة في أحدث تقاريرها الشهرية إنها ترى استمرار إنتاج روسيا من النفط الخام أكثر من عشرة ملايين برميل يوميا حتى الربع الأخير من العام الحالي، ولن يتراجع كثيرا عن هذا المستوى بعد ذلك.

من ناحيته، قال نيكولاي شولجينوف وزير الطاقة الروسي، أمام مجلس الدوما الروسي، إن وزارة الطاقة الروسية تتوقع انخفاض إنتاج النفط هذا العام.

ويشير اقتصاديون من معهد التمويل الدولي في تصريحات، إلى أن «الصين والهند حلتا محل الاتحاد الأوروبي كسوقي تصدير رئيستين» للنفط الروسي، إذ مثلتا في الربع الرابع من 2022، مع تركيا، ثلثي صادرات الخام الروسية.

«أرامكو» السعودية تنشئ مركزاً عالمياً للمشتريات والخدمات اللوجيستية

الظهران: بندر مسلم

الشرق الأوسط

تعتزم السعودية إنشاء أول مركز من نوعه في المنطقة للمشتريات والخدمات اللوجيستية يلبي احتياجات الشركات العاملة في القطاعات الصناعية والطاقة والكيميائيات والبتروكيميائيات، وذلك بعد أن أعلنت «أرامكو»، إحدى كبرى الشركات المتكاملة في مجال الطاقة على مستوى العالم، وشركة الخدمات اللوجيستية العالمية «دي إتش إل»، عن توقيع اتفاقية مساهمين لبناء المنشأة.

ويهدف المشروع المشترك الذي يُتوقع تشغيله بحلول 2025 إلى توفير خدمات مشتريات وسلسلة توريد متكاملة وموثوقة للشركات العاملة في مختلف قطاعات الصناعة، والطاقة، والكيميائيات، والبتروكيميائيات. ومن المتوقع أن يركّز المشروع مبدئياً على أنشطة المركز داخل المملكة، مع إمكانية توسيع نطاق خدماته مستقبلاً لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسيجمع المشروع بين منظومة سلسلة توريد الطاقة المميزة في «أرامكو» السعودية، والخبرة العالمية التي تتمتع بها شركة «دي إتش إل» في مجال الخدمات اللوجيستية.

ويسعى المشروع إلى إضافة قيمة لتلبية خدمات المشتريات، وإدارة المستودعات والمخزون والنقل والخدمات اللوجيستية العكسية. ويركز على تحقيق أفضل الممارسات الصناعية في إدارة المشتريات وسلسلة التوريد، إلى جانب العمل على تبنّي حلول أكثر استدامة. وأكد المهندس أمين الناصر، رئيس «أرامكو» السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، أهمية الاتفاقية لتأسيس شركة مبنية على نموذج عمل مبتكر يتم من خلاله إنشاء منصة تعد سوقاً إلكترونية ضخمة، لتخدم الشركات العاملة في الطاقة والكيميائيات لتوريد احتياجاتها من المعدات والمواد الصناعية وقطع الغيار. وأضاف المهندس الناصر أن المشروع سيركز في المرحلة الأولى على المملكة، مع التطلع إلى أن تمتد أعماله لخدمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبين أن المشروع الجديد يستند إلى نقاط القوة لدى «أرامكو» السعودية التي تتميز بمنظومة كبيرة ذات موثوقية عالية للمشتريات وإدارة المخازن لتلبية المشروعات والأعمال التشغيلية، وإلى الخبرة العالمية التي تتمتع بها شركة «دي إتش إل» في مجال الشحن والخدمات اللوجيستية لتلبية احتياجات قاعدة كبيرة من العملاء.

وتطلع أمين الناصر إلى أن يكون المشروع إضافة نوعية في سلسلة التوريد والخدمات اللوجيستية في المملكة، متوقعاً أن يخفض التكلفة التشغيلية على الشركات المستفيدة ويسهم في تخفيض الانبعاثات الكربونية الناجمة عن أعمالها، ليعزز الأهداف الاقتصادية ويساعد في تسريع وتيرة النمو الصناعي في البلاد والمنطقة بشكل عام.

من جهته، ذكر أوسكار دي بوك، الرئيس التنفيذي لـ«دي إتش إل»، أن شركته تهدف من خلال الاتفاقية إلى تعزيز أعمالها وشبكة خدماتها اللوجيستية في جميع أنحاء المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى العمل على توسيع نطاق وجودها في القطاع الصناعي.

وتابع أوسكار دي بوك أن المركز سيزود الشركات الإقليمية ومتعددة الجنسيات العاملة في هذه القطاعات بشبكة خدمات لوجيستية عالمية وقوية، وسيعمل على تعزيز النمو الاقتصادي الإيجابي، وتشجيع الشركات على تبنّي أنشطة مستدامة.

ومن خلال أحدث استخدامات التقنية والرقمنة، سوف يسهم المشروع المشترك في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، ويمثل تتويجاً لعدة أعوام من التعاون بين الشركتين.

وسيحدث المشروع أيضاً نقلة نوعية في إدارة المخزون والخدمات اللوجيستية، وتوسيع الأعمال، وخلق فرص العمل، وتمكين التنويع الاقتصادي في السعودية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويخضع للموافقات التنظيمية وشروط الإغلاق المتعارف عليها.

النفط عند أدنى مستوى في أكثر من عام بفعل الاضطرابات المصرفية

الشرق الأوسط

هبطت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الاثنين، إلى أدنى مستوى في 15 شهراً مدفوعة بالمخاوف من أن الاضطرابات التي يتعرض لها القطاع المصرفي العالمي، والزيادة المحتملة في أسعار الفائدة بالولايات المتحدة، قد تؤديان إلى ركود اقتصادي من شأنه أن يضعف الطلب على الوقود.

وفي تعاملات متقلبة، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسوية مايو (أيار) 1.4 في المائة، إلى 71.90 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:06 بتوقيت غرينتش. كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم أبريل (نيسان) 1.3 في المائة، إلى 65.89 دولار للبرميل، قبل أن ينتهي تداول العقود اليوم الثلاثاء.

وانخفضت أيضاً العقود الآجلة الأكثر تداولاً لمايو 1.5 في المائة إلى 65.86 دولار للبرميل.

ونزل خاما برنت وغرب تكساس بنحو 3 في المائة في وقت سابق من جلسة أمس، وسجلا أدنى مستوياتهما منذ ديسمبر (كانون الأول) من عام 2021. وهبط كل من الخامين القياسيين بأكثر من 10 في المائة الأسبوع الماضي مع تفاقم الأزمة المصرفية.

يأتي انخفاض أسعار النفط رغم التوصل لصفقة تاريخية يستحوذ بموجبها بنك «يو بي إس»، الأكبر في سويسرا على «كريدي سويس»، ثاني أكبر مصرف في البلاد، وذلك في مسعى لوقف تفشي الأزمة المصرفية.

ومع ذلك، واصلت أسهم القطاع المصرفي وسنداته انخفاضها أمس الاثنين، ما يعكس أن ثقة المستثمرين لا تزال هشة.

وبعد الإعلان عن الصفقة، تعهد المجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) والبنك المركزي الأوروبي وبنوك مركزية كبرى أخرى بتعزيز السيولة في السوق ودعم المصارف.

وقال بادن مور رئيس أبحاث السلع الأولية في بنك أستراليا الوطني، وفق «رويترز»، «تركيز السوق منصب على التقلبات الحالية في قطاع المصارف، وعلى احتمالات قيام (الاحتياطي الاتحادي) برفع أسعار الفائدة».

وتوقع معظم الاقتصاديين، الذين استطلعت «رويترز» آراءهم، أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، خلال اجتماعه على مدار اليوم الثلاثاء وغداً، رغم الاضطرابات الأخيرة بالقطاع المصرفي.

وخفض «غولدمان ساكس» توقعاته للعقود الآجلة لخام برنت مطلع الأسبوع، بعد أن تراجعت الأسعار 15 في المائة منذ أوائل مارس (آذار) بسبب المخاوف المرتبطة بالبنوك ومخاوف الركود.

وقال بنك الاستثمار في مذكرة بتاريخ 18 مارس، إنه صار يتوقع أن يبلغ متوسط سعر برنت 94 دولاراً للبرميل في الأشهر الاثني عشر المقبلة، و97 دولاراً في النصف الثاني من 2024، انخفاضاً من 100 دولار سابقاً.

وقال محللون بالبنك، «أسعار النفط تراجعت رغم فورة في طلب الصين نظراً للضغوط بشأن البنوك ومخاوف الركود ونزوح تدفقات المستثمرين». كما خفض البنك توقعات طلب أوروبا وأميركا الشمالية في 2023 مع رفع توقعاته بالنسبة للصين.

في غضون ذلك، أظهرت بيانات الحكومة الصينية، أمس الاثنين، أن روسيا اجتازت السعودية لتصبح أكبر موردي النفط للصين في الشهرين الأولين من عام 2023، إذ انتهز المشترون الفرصة لشراء الخام الروسي الذي يخضع للعقوبات بخصومات هائلة.

ووفقاً لبيانات الإدارة العامة للجمارك، فإن إجمالي شحنات النفط من روسيا بلغ 15.68 مليون طن في يناير وفبراير، أو 1.94 مليون برميل يومياً بارتفاع 23.8 في المائة بعد أن كانت 1.57 مليون برميل يومياً في الفترة ذاتها عام 2022.

وكانت روسيا ثاني أكبر مورد نفط خام للصين بالعام الماضي، إذ بلغ حجم الشحنات 86.2 مليون طن.

وبلغ إجمالي واردات السعودية للنفط الخام 13.92 مليون طن في أول شهرين من العام، ما يعادل 1.72 مليون برميل يومياً، وذلك بانخفاض عن معدل العام الماضي الذي بلغ 1.81 مليون برميل يومياً.

وكانت السعودية المورد الأكبر للصين في عام 2022، إذ كانت تبيع 87.49 مليون طن من النفط الخام خلال العام، وهو ما يعادل 1.75 مليون برميل يومياً.

روسيا تتفوق على السعودية كأكبر مورد للنفط إلى الصين في فبراير

اقتصاد الشرق

تفوقت روسيا على المملكة العربية السعودية كأكبر مورد للنفط للصين مع استفادة المصافي من البراميل الرخيصة لتغذية الطلب المرتفع في أكبر اقتصاد في آسيا بعد التخلي عن صفر كوفيد.

استوردت الصين 7.69 مليون طن من الخام من روسيا الشهر الماضي، أو ما يعادل 2 مليون برميل يومياً، وفقًا لبيانات الجمارك الصينية. بينما تراجعت التدفقات من المملكة العربية السعودية إلى أدنى مستوى لها منذ يونيو، بانخفاض 29٪ عن يناير.

برزت الصين والهند كمشترين رئيسيين للخام الروسي بعد أن أعادت الحرب في أوكرانيا تشكيل تدفقات الطاقة العالمية. عرضت موسكو نفطها بأسعار مخفضة، في خطوة لجذب مجموعة متقلصة من العملاء ورحب بها على نطاق واسع المشترون الآسيويون الذين يحاولون السيطرة على التضخم.

عاد الطلب على وقود النقل مثل البنزين بقوة في الصين بعد إنهاء قيود كوفيد في أواخر العام الماضي، مما أدى إلى ازدحام مروري متكرر في المدن الكبرى. تتبادلان روسيا والسعودية لقب أكبر مورد للنفط الخام للصين في كثير من الأحيان منذ الحرب.

من المتوقع أن تكون الطاقة من بين الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى موسكو هذا الأسبوع، والتي وصفتها بكين بأنها رحلة «صداقة وتعاون وسلام». كذلك تعتبر روسيا مورداً رئيسياً للفحم والغاز الطبيعي المسال إلى الصين.

«أكوا باور» توقع اتفاقيات شراء واستثمار للطاقة لثلاثة مشاريع خضراء جديدة في أوزبكستان

عاجل

أعلنت أكوا باور، المطور والمستثمر والمشغل السعودي الرائد في مجال توليد الطاقة وتحلية المياه ومحطات الهيدروجين الخضراء في جميع أنحاء العالم، عن توقيعها أمس ثلاث اتفاقيات شراء للطاقة واتفاقيات استثمار مع شبكة الكهرباء الوطنية لأوزبكستان ووزارة الاستثمار والصناعة والتجارة.

وتشمل الاتفاقيات تطوير ثلاثة مشاريع للطاقة الشمسية الكهروضوئية في طشقند وسمرقند، وثلاثة أنظمة لتخزين الطاقة بالبطاريات، في طشقند وبخارى وسمرقند، بسعة إجمالية تبلغ 1.4 جيجاواط من الطاقة المتجددة الإضافية وسعة التخزين اللإضافية تصل إلى 1،500 ميجاواط للساعة. وستشمل مشاريع طشقند محطة للطاقة الكهروضوئية بقدرة 400 ميجاواط ونظام لتخزين الطاقة بالبطاريات يصل إلى 500 ميجاواط للساعة، كما سيتم تطوير مشروعين للطاقة الكهروضوئية بقدرة 500 ميجاواط لكل مشروع، ونظام آخر لتخزين طاقة البطاريات في سمرقند يصل إلى 500 ميجاواط للساعة لكل مشروع. وسيقام نظام آخر لتخزين الطاقة بالبطاريات في بخارى، وسيشتمل على خطوط نقل علوية للمساعدة في تحويل الطاقة إلى الشبكة. وستلعب هذه المشاريع مجتمعة دوراً أساسياً في تحقيق أهداف أوزبكستان الطموحة للتحول إلى الاقتصاد منخفض الكربون، إضافة إلى تنويع مصادر الطاقة. وتشمل أهداف إصلاح قطاع الطاقة في هذا البلد، توليد 35٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول العام 2030، أي ما يعادل 15,000 ميجاواط مقسمة إلى 10,000 ميجاواط من الطاقة الشمسية و 5,000 ميجاواط من طاقة الرياح. وستساعد أيضاً في تخفيظ 16 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

ومن خلال دمج نظام التخزين في الشبكة، ستمتلك أوزبكستان قريباً أكبر مرافق تخزين للطاقة بالبطاريات في المنطقة، والتي ستلعب دوراً مهماً في استقرار الشبكة، إلى جانب تعزيز الطاقة المتجددة في الجمهورية. وسيساعد النظام في التخفيف من آثار انقطاع مصادر الطاقة المتجددة. وستقوم هذه الأنظمة بتخزين الكهرباء الزائدة المتولدة خلال أوقات الإنتاج المرتفع، وتوفيرها خلال فترات الإنتاج المنخفض، الأمر الذي سيضمن ذلك إمدادات ثابتة وموثوقة للشبكة، وسيساعد في نهاية المطاف على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في أوزبكستان

وقال محمد أبونيان، رئيس مجلس إدارة شركة أكوا باور: «نعرب عن عميق امتناننا للقيادة في كل من المملكة العربية السعودية وأوزبكستان لدعمهما الثابت، وتوجيهاتهما لتحقيق أهداف الطاقة المتجددة الطموحة في أوزبكستان. لقد أسهمت خبرتنا في أكوا باور في مجالات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء والطاقة النظيفة في تعزيز تعاوننا مع حكومة أوزبكستان إلى حد كبير. ويعد مشروعنا الأخير في أنظمة تخزين طاقة البطاريات خطوة مهمة إلى الأمام لإنجاح شراكتنا، كما أنها تعد دليلاً واضحاً على التزامنا إزاء تحويل مشهد الطاقة في الجمهورية».

وأضاف: «بصفتنا الجهة القائمة على تنفيذ أكبر مشاريع أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات في المنطقة، فإننا على أتم جاهزية لتحقيق الاستقرار في الشبكة، وتسريع أجندة الطاقة المتجددة في أوزبكستان. ومن خلال التزاماتنا الاستثمارية الإجمالية البالغة 7.5 مليارات دولار أمريكي في مشاريع الطاقة، فإننا عازمون على أن نظل شريكاً رئيسياً في تحقيق أهداف تنويع الطاقة في هذا البلد. إننا في أكوا باور نفخر بأن تكون شركتنا في طليعة قيادة النمو المستدام، وتمكين أوزبكستان نحو مستقبل أكثر إشراقاً».

وتحقق هذه المشاريع الجديدة العديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الهائلة لأوزبكستان من خلال توفير الطاقة لأكثر من مليون أسرة في طشقند وسمرقند وبخار، وكذلك الإسهام في تفادي ما يقرب من 1.6 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً.

وتم توقيع الاتفاقيات بين وزارة الاستثمار والصناعة والتجارة في أوزبكستان وشركة أكوا باور، بينما تم توقيع اتفاقيات شراء الطاقة بين شبكة الكهرباء الوطنية في أوزبكستان وشركة أكوا باور.
وخلال زيارة فخامة الرئيس شوكت ميرزيوييف إلى المملكة العربية السعودية في شهر أغسطس من العام الماضي 2022، وقعت أكوا باور مع وزارة الطاقة ووزارة الاستثمار والصناعة والتجارة لجمهورية أوزبكستان اتفاقية تعاون استثماري بقيمة 10 مليارات دولار لاستثمارات جديدة في السنوات الخمس المقبلة، وأكثر من 5 مليارات دولار تم التعهد بها. وستسهم المشاريع الكهروضوئية وأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات في طشقند وسمرقند وبخارى في 2.5 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة، وذلك ضمن حجم الاستثمار المستهدف البالغ 10 مليارات دولار. ووقعت الشركة مؤخراً أيضاً اتفاقيات شروط واسعة النطاق لتطوير منشأة الهيدروجين الأخضر ومشروع تجريبي للأمونيا الخضراء في الجمهورية.

تجدر الإشارة إلى أن أكوا باور تمتلك خمسة مشاريع يجري تنفيذها في أوزبكستان، بما في ذلك أربعة مشاريع لتوليد الطاقة من الرياح، ومنشأة توربينات ذات دورة غازية مشتركة. وتعد أوزبكستان ثاني أكبر وجهة من حيث القيمة بعد سوقها المحلي في المملكة العربية السعودية.

رئيس «COP28» يؤكد دعمه لدعوة غوتيريش لتوحيد جهود مواجهة تداعيات تغير المناخ

العين الإخبارية

أكد الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي والرئيس المعيّن لمؤتمر الأطراف COP28، دعمه لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، للتكاتف وتسريع وتوحيد الجهود لمواجهة تداعيات تغير المناخ. جاء ذلك تعليقاً على التقرير التجميعي للتقييم السادس الصادر عن «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» اليوم الاثنين. كما شدد على استعداد رئاسة مؤتمر الأطراف COP28 الذي تستضيفه دولة الإمارات لدعم وتشجيع كافة الدول على الاتفاق لرفع سقف الطموح المناخي خلال المؤتمر. وأوضح الدكتور سلطان أحمد الجابر أن التقدم في العمل المناخي يجب أن يكون مصحوباً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مؤكداً أن «العالم يحتاج إلى إنجاز انتقال واقعي وذكي وعملي في قطاع الطاقة يشمل الاستفادة من جميع مصادرها، ويركز على الحد من الانبعاثات، وعدم التخلي عن منظومة الطاقة الحالية قبل جاهزية منظومة الطاقة المستقبلية». وقال إن: «العالم يحتاج إلى إحراز تقدم جذري ونقلة نوعية خلال السنوات السبع المقبلة للحفاظ على الهدف الأهم وهو تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة كوكب الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050». لافتاً إلى أن «العالم يتقدم من خلال الشراكة، وليس التفرُّق والانغلاق». وأوضح الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي والرئيس المعيّن لمؤتمر الأطراف COP28، أننا بحاجة أيضاً إلى تسريع عملية خفض انبعاثات جميع القطاعات، مضيفاً أن «على الحكومات تبني سياسات ذكية لتحفيز تطوير التقنيات المتقدمة، وتعزيز نشر مصادر الطاقة المتجددة والخالية من الانبعاثات بشكل أسرع. ومن الضروري تطوير منظومة العمل المناخي وتضمين الذهنية التجارية فيها، واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية للمدى القريب، وتطوير جدول أعمال طموح وعملي، والتركيز على خفض الانبعاثات وليس إبطاء معدلات النمو والتقدم».

كما أكد على «ضرورة تكاتف واتفاق جميع الحكومات، وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والصناعية، والمنظمات غير الحكومية، على العمل معاً ورفع سقف الطموح لمواجهة التحديات وتعزيز التقدم في العمل المناخي بالتزامن مع دعم النمو الاقتصادي».

مسؤول كوري: أرامكو السعودية تستثمر في الهيدروجين بمدينة أولسان

الطاقة

كشف مسؤول في كوريا الجنوبية نية شركة أرامكو السعودية مواصلة الاستثمار في مدينة أولسان، خاصة بمجال الهيدروجين.

وقال عمدة مدينة أولسان، كيم دو-كيوم، اليوم الإثنين 20 مارس/آذار (2023)، إن المفاوضات مع عملاقة النفط السعودية توصلت إلى تحقيق نتائج جيدة، فيما يخص إنشاء شبكة عالمية لاقتصاد الهيدروجين، وفق الطراز الموجود في المدينة الكورية، بحسب ما نقلت عنه وكالة يونهاب الرسمية.

وأوضح العمدة، الذي زار كلًا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتايلاند مؤخرًا على رأس وفد من المدينة، أن الهدف هو جذب الاستثمارات على نطاق واسع، وفق التصريحات التي نقلتها الوكالة واطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

استثمارات سعودية جديدة

كشف عمدة أولسان أن شركة أرامكو السعودية تعتزم تقديم استثمارات على نطاق واسع في المدينة، لافتًا إلى أنه اطّلع على هذا التوجّه خلال زيارة إلى مقرّ الشركة في المملكة.

ولفت إلى أن الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية المهندس أمين الناصر قد أبدى رغبته بمواصلة الاستثمار في «أولسان»، حتى بعد إنشاء منشآت البتروكيماويات في مشروع «شاهين»، وذلك حال حل أزمة الموقع.

تأتي هذه التصريحات في توقيت تعمل فيه مدينة أولسان على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين موقع مشروع شاهين، ومن بينها توسعة مجمع أونسان الصناعي، ورفع القيود المفروضة على أعمال التطوير في المنطقة، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة

وأشار عمدة أولسان إلى أن إرسال وفد المدينة في الزيارة الأخيرة كان فرصة لمواكبة الوضع العالمي سريع التغير، وجذب الاستثمارات التي يمكن أن تسهم في تنمية المدينة، كما أنه يمثّل إعادة لتحديد مخطط مستقبل المدينة.

يشار إلى أن وفد المدينة كان قد أجرى زيارة إلى شركة «أدنوك»، إذ تفاوض بشأن إنشاء شبكة تعاون بين الصناعة والجامعة، مع معهد «أولسان» الوطني للعلوم والتكنولوجيا، وذلك ضمن جهود جذب اهتمام إدارة الشركة للاستثمار في ميناء «أولسان» الجديد.

أرامكو في كوريا الجنوبية

خلال شهر مارس/آذار الجاري 2023، وضعت أرامكو حجر أساس أكبر مشروعات البتروكيماويات في كوريا الجنوبية، باستثمارات تصل إلى 7 مليارات دولار، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وكانت الشركة قد أعلنت المشروعَ، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي 2022، خلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى سول، إذ يعدّ أكبر استثمار لها على الإطلاق في الدولة الآسيوية.

ويتضمن مشروع أرامكو السعودية في كوريا الجنوبية تطوير مرفق تكسير بخاري للبتروكيماويات المتكاملة بمقاييس عالمية، من خلال شركة (إس أويل) التابعة لها، باستثمارات تصل إلى نحو 9 تريليونات وون (6.8 مليار دولار).

عواقب تغير المناخ تتجه للأسوأ.. تقرير أممي يطلق الإنذار الأخير

أحمد شوقي

الطاقة

أطلق العلماء تحذيرًا أخيرًا بشأن أزمة تغير المناخ، مع وصول الاحتباس الحراري إلى مرحلة تحتاج إلى التحرك العاجل والإجراءات الجذرية، لتجنّب الأضرار الجسيمة قبل فوات الأوان.

وقالت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقرير صادر اليوم الإثنين (20 مارس/آذار 2023)، إن الحفاظ على الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية يتطلب خفضًا عميقًا وسريعًا ومستدامًا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع القطاعات. وأوضح الفصل الختامي من التقرير السادس الصادر عن الهيئة ضرورة خفض انبعاثات الاحتباس الحراري بمقدار النصف تقريبًا بحلول عام 2030، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

خسائر وأضرار كبيرة

سلّط التقرير الأممي الضوء على الخسائر والأضرار التي يشهدها العالم حاليًا جراء تغير المناخ، وستتواصل في المستقبل، مطالبًا بتحقيق العدالة عبر حماية المجتمعات الأكثر ضررًا، والذين أسهموا -في الغالب- بقدر أقلّ في زيادة الاحتباس الحراري.

ويعيش ما يقرب من نصف سكان العالم في مناطق معرّضة بشدة لتغير المناخ؛ ففي العقد الماضي، كانت الوفيات الناجمة عن الفيضانات والجفاف والعواصف أعلى بمقدار 15 مرة بالمناطق المعرّضة بشدة لهذا الخطر. وأدى الطقس المتطرف إلى زيادة الوفيات بسبب موجات الحر الشديدة في جميع المناطق وخسارة ملايين الأرواح والمنازل جراء حالات الجفاف والفيضانات، فضلًا عن الأضرار الواقعة على النظم البيئية.

كما أشار التقرير إلى أن الظروف المناخية المتطرفة تؤدي بوتيرة متزايد إلى نزوح الأشخاص في مناطق من أفريقيا وآسيا والأميركتين. ومن المتوقع أن تزداد كل هذه التأثيرات بسرعة، مع فشل العالم في عكس اتجاه 200 عام من ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، على الرغم من أكثر من 30 عامًا من تحذيرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي نشرت تقريرها الأول عام 1990

ومـن المتوقـع أن يتفاقـم انعدام الأمن الغذائي والمائي الناجم عن تغيـر المناخ مع زيادة الاحترار العالمي، وقـد تتزايـد المخاطـر وتصبح أكثر صعوبة إذا رافقتها أحداث سـلبية أخرى، مثل الأوبئة أو النزاعات.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- تداعيات تغير المناخ، وكيف يمكن تجنّب أسوأ العواقب

فوائد كبيرة للتحرك السريع

أكد التقرير أن توحيد جهود العمل المناخي الفاعل والعادل لن يقلل فقط من الخسائر والأضرار، بل سيوفر -أيضًا- فوائد واسعة النطاق للطبيعة والإنسان. كما أشار للحاجة الملحّة إلى اتخاذ إجراءات أكثر طموحًا، موضحًا أن العالم أمامه فرصة أخيرة لتأمين مستقبل مستدام للجميع.

وأوضحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن هناك خيارات متعددة ومجدية وفاعلة للحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيّف مع آثار تغير المناخ الذي يسبّبه الإنسان.

ودعـا التقريـر إلـى ضـرورة تعزيز التقنيات النظيفـة وكهربة قطاع النقـل وغيرها من التنميـة الاقتصادية المقاومـة لتغيـر المنـاخ، قبل أن تـزداد الأمور صعوبـة مع تزايد الاحتبـاس الحراري.

وبحسب التقرير، فإن الفوائد الاقتصادية لصحّة الإنسان عبر تحسينات جودة الهواء وحدها ستعادل تقريبًا -أو ربما أكبر من- تكاليف تقليل أو تجنّب الانبعاثات

إجراءات عاجلة

حذّر التقرير من أن سـرعة وحجم ما أنجزه العالم حتى الآن والخطط الحالية لخفض الانبعاثات غير كافية لمعالجـة تغيـر المنـاخ؛ ما أدّى إلى المزيد من الأحداث المناخية القاسـية والمتكررة التي تسـببت في زيادة الخطورة على حياة الإنسـان والنظم البيئية بجميع أنحاء العالم.

ودعـا الأميـن العـام للأمـم المتحـدة أنطونيـو غوتيريـش الحكومـات إلى اتخـاذ إجـراءات صارمـة للحدّ من الانبعاثـات مـن خـلال الاسـتثمار فـي الطاقة المتجـددة والتقنيـات منخفضـة الكربون

وقال، إن الدول الغنية يجب أن تحاول الوصول إلى صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أقرب وقت ممكن من عام 2040، بدلًا من انتظار الموعد النهائي لعام 2050، الذي حددته معظم الدول.

ووجدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن درجات الحرارة حالية أعلى من مستويات ما قبل الثورة الصناعية بنحو 1.1 درجة مئوية.

وفي حالة نجاح العالم بجعل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تصل إلى ذروتها في أسرع وقت ممكن خلال السنوات التالية، سيكون من الممكن تجنّب أسوأ الأضرار التي قد تتبع ارتفاع الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية.

ودعا التقرير الأممي إلى أن زيادة التمويل والاستثمارات الخضراء أمر ضروري لتحقيق أهداف المناخ، مشيرًا إلى ضرورة إزالة الحواجز التي تعوق التنمية المستدامة.

وأكد التقرير قدرة الحكومات على تقليص الحواجز التي تحول دون خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من خلال التمويل العام وإزالة العقبات أمام المستثمرين.

كما سلّط الضوء على التغييرات في قطاع الغذاء والكهرباء والنقل والصناعة بصفتها سبلًا مهمة لخفض الانبعاثات، بالإضافة إلى تعزيز اعتماد أنماط الحياة منخفضة الكربون، التي من شأنها تحسين الصحة.

شكراً